

حديث صحافي لرئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يحمل فيه ياسر عرفات مسؤولية تأخير التوصل إلى اتفاق بشأن الخليل، ويرفض وقف توسيع المستوطنات.* [مقتطفات]

■ ألا تعتقد أن المفاوضات حول الخليل وصلت إلى طريق مسدود لأنها تجسد مسألة مفاوضات "الوضع النهائي" وتحديداً "حق القوات الإسرائيلية في الملاحقة" الذي يتوافق مع رؤيتك لشكل الحكم الذاتي وحق تقرير المصير للفلسطينيين وليس تصور ياسر عرفات وفكرته عن السيادة الكاملة التي تقود إلى قيام دولة فلسطينية؟
□ لا أتفق مع ذلك وربما تكون لهم وجهة نظرهم في ما يتعلق بشكل الدولة، كما لنا نحن أيضاً رؤيتنا ووجهة نظرنا الخاصة. "حق الملاحقة" موضوع تفاوض من الطرفين، لكنه عقبة يمكن أن يتجاوزها الطرفان قريباً. وأشك في ما إذا كان هناك من يعتقد بأننا سنتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أرواح الإسرائيليين إذا دعت الحاجة. وأؤكد أن غالبية الفلسطينيين يدركون هذه الحقيقة.
وبكل صراحة فإن التأخر الذي لازم مسألة التسوية في الخليل كان بسبب قرار استراتيجي اتخذه ياسر عرفات على افتراض أنه سينجح في إلقاء اللوم على إسرائيل في إبطاء عملية التسوية. والمناخ الدولي السائد حالياً يقوم على إلقاء اللوم على إسرائيل عندما تتعثر المفاوضات. وجو الأزمة السائد حالياً من المفترض أن يضع ضغوطاً على إسرائيل في جملة من القضايا لا علاقة لها بالخليل بل باتفاق أوسلو الثاني ومفاوضات الوضع النهائي بما في ذلك عمليات إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في مناطق أخرى.
وأعتقد أن تكتيك التأخير والمماطلة تستخدمه السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً للتخلص من الضغوط الناتجة عن عدم التزامها بالجوانب الرئيسية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو مثل إلغاء البند الذي يدعو إلى "تدمير دولة إسرائيل" في الميثاق (الوطني الفلسطيني)، بالإضافة إلى تسليم الإرهابيين وجمع الأسلحة غير المصرح بها وفشل السلطة الفلسطينية في سجن رموز وقيادات الإرهاب.

■ بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الخليل سيكون لغالبية الفلسطينيين حكم ذاتي، ولكن مع ذلك لن يحصلوا على معظم "الأرض" التي توقعوا الحصول عليها تحت اتفاق أوسلو وهذا هو الهدف الرئيسي الذي كان عرفات يسعى لتحقيقه. وسيأتي ذلك كنتيجة للمزيد من عمليات إعادة الانتشار.
□ لم يكن هناك تحديد قاطع لما يمكن أن يشتمل عليه ذلك، واتفاق أوسلو ترك الباب مفتوحاً بشأن المساحة الجغرافية التي ستشغلها السلطة الوطنية الفلسطينية. فالاتفاقية لم تنص على تحديد نسبة مئوية محددة من الأراضي التي يجب منحها للفلسطينيين. إذ إن ما نصت عليه الاتفاقية هو احتفاظ إسرائيل ببعض المواقع العسكرية والمستوطنات عند نهاية الفترة الانتقالية.
وبلا شك ستكون هناك تفسيرات مختلفة لما يعنيه ذلك.
كما أن اتفاقات أوسلو نصت على أن مفاوضات الوضع النهائي ستشهد المزيد من محادثات حول هذه المسألة. وهذا يعني أن كل شيء اتفق بشأنه حتى نهاية الفترة الانتقالية لا يكون ملزماً في ما يتعلق بقضايا الوضع النهائي فاتفاقية أوسلو تركت الباب مفتوحاً في مسألة شكل وحدود السلطات والمسؤوليات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

■ أعتقد أنك ناديت بالإسراع في استئناف مفاوضات "الوضع النهائي". هل من الممكن أن تلخص لنا موقفك في هذا الجانب؟

*"الشرق الأوسط" (لندن)، 1996/11/29. وقد أدلى نتنياهو بهذا الحديث إلى *Global Viewpoint Service*.

□ أعتزم فعلاً استئناف مفاوضات الوضع النهائي. عند ذلك سنطرح رؤية واضحة حول تصورنا للتسوية النهائية. ولكن أولاً علينا السعي للحصول على موافقة قطاع عريض من الإسرائيليين. وهذا أمر مهم لسببين أولهما يتلخص في أن مفاوضات مهمة مثل مفاوضات المرحلة النهائية مع الفلسطينيين تتطلب تأييداً واسعاً. إنني أتخذ موقفاً مختلفاً من موقف سلفي شمعون بيرس. وبما أن الاتفاقية بهذه الحساسية والأهمية تتعلق بتقرير مصير إسرائيل فلا يمكن تمريرها بأغلبية برلمانية أوسع من قاعدتهم (أي حزب العمل) لكن رغم ذلك فإنني سوف أسعى لتوسيع الموافقة العامة على وجهة النظر بشأن التسوية النهائية التي سأطرحها.

فالسلم المدني في إسرائيل يعتمد على هذا التوجه.

الجانب الثاني يتلخص في أن القاعدة الأوسع ستساعد في تحقيق تسوية نهائية مع الفلسطينيين، الذين لا تتوافق تطلعاتهم مع غالبية الإسرائيليين، وليس فقط مع اليمين بل أيضاً مع رؤى الوسط واليسار. والتوصل إلى موقف موحد يلتف حوله غالبية الإسرائيليين سيساعد في خلق مناخ واقعي يقود إلى تسوية إيجابية.

[.....]

■ أعلنت مطلع هذا الأسبوع عن تأييدك للاستمرار في بناء المستوطنات التي أوقفت حسب نصوص الاتفاق الذي أبرمته الحكومة السابقة، وهذا بالتأكيد يثير غضب الفلسطينيين والأطراف العربية الأخرى التي تعتقد أن توسيع هذه المستوطنات يدخل في أراضيها. هل تعتزم تأييد بناء مستوطنات جديدة؟

□ [....] هل يعتقد الناس أن هذه المستوطنات لم تشارك في الانتخابات. وحتى الحكومة السابقة أعلنت بقاء هذه المستوطنات. ويتسحاق رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية الراحل) نفسه أعلن أن اتفاقية أوسلو لم تنص بأي حال على وقف توسيع المستوطنات، تحت أي ظرف من الظروف. كما أن هذه المستوطنات شهدت توسعاً لم يسبق له مثيل خلال فترة حكم رابين. ليس من المتوقع، إذن، أن أفعل أقل مما فعلوه هم تجاه المستوطنات. وهذا بالتأكيد جانب مهم يأتي في إطار مفهوم الوطن القومي لليهود. لذا فإن وقف توسيع المستوطنات لا يخدم السلم في شيء. أمّا ما يثير استغرابي ودهشتي فهو أن العالم لا يزال ينظر إلى "السلم التمييزي" كصيغة للتوافق بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

إذا قلت لك إننا يجب أن نوقف مستوطنات الفلسطينيين أو نتسبب في تعطيل النمو الطبيعي لسكان هذه المستوطنات فلربما يثير هذا غضبك. لماذا المستوطنات الإسرائيلية إذن؟

ورغم ذلك يقول لنا الناس إن اليهود الذين يعيشون داخل مناطق ظلت وطناً لليهود خلال ثلاثين قرناً لا يمكنهم الزواج وليس لهم أطفال، بالتالي لن يكون لهم مدارس وتطلب منهم المغادرة. هذه إجراءات لا نريد أن نطبقها على الطرف الآخر.

[.....]

إنه ذهب إلى الضفة الغربية وستجدها خالية، إذ لا يعيش فيها سوى 3 في المئة فقط إذا أخذنا في الاعتبار الكثافة السكانية للمناطق الساحلية المزدهمة في إسرائيل.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx